BSU International Journal of Tourism, Archaeology and Hospitality
Available Online: https://ijtah.journals.ekb.eg/
Online ISSN: 2812-6041 Print ISSN: 2812-6033

أثر العلاقات المصرية القطرية علي الإستثمارات السياحية في مصر

(دراسة حالة: مشروعات شركة الديار القطرية السياحية في مصر)

بالتطبيق علي فندق سانت ريجيس القاهرة

ا.د غادة علي حمود (1) ا.م.د صلاح الدين هلال(2) اسلام احمد محمد(3)

مستخلص البحث

بالرغم من عمق العلاقات المصرية الخليجية، إلا أن حجم الإستثمارات السياحية الخليجية في مصر مازالت لاتوازي تلك العلاقة في ظل بعض المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كما إنه بالنظر إلي دول الخليج العربي قد استطاعت أن تقفز خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلي قمة الإهتمامات الدولية لقدرتها الإقتصادية الهائلة وتنوع مصادر إستثماراتها وخصوصا بالدول الأوربية، بالإضافة إلي حاجة مصر من المزيد من الإستثمارات وروؤس الأموال الأجنبية، لتحقيق إنتعاشة علي مستوي قطاع السياحة وعلي مستوي التنمية الشاملة التي تقوم بها مصر، مما يجعلها الهدف الأمثل لإستهداف إستثماراتها وتعميق وتوطيد أواصر العلاقات بين الطرفين، ويهدف البحث علي فهم ودراسة المتغيرات في العلاقة بين البلدين، ومدي تأثيرها علي المشروعات السياحية، متمثلة في مشروع فندق سانت ريجيس القاهرة، والمعوقات التي تفرضها تلك العلاقات وكيفية حلها، ولقد استخدم البحث الدراسة النظرية بالإضافة إلي دراسة الحالة، وقد خلص البحث إلي مجموعة من النتائج والتوصيات التي تساعد في زيادة حجم الإستثمارات القطرية السياحية في مصر.

الكلمات الدالة

العلاقات المصرية القطرية – الإستثمار السياحي– الديار القطرية – المصالحة الخليجية

---

(1) **ا.د/ غادة علي حمود:** عميد كلية السياحة والفنادق _ جامعة بني سويف، وكيل الكلية للبحوث والدراسات العليا سابقا، رئيس قسم الدراسات السياحة الأسبق، أستاذ بقسم الدراسات السياحية_ كلية السياحة والفنادق _ جامعة حلوان

(2) **ا.م.د/ صلاح الدين هلال:** الأستاذ المساعد بقسم الدراسات السياحية_ كلية السياحة والفنادق _ جامعة حلوان

(3) **اسلام احمد محمد:** معيد بكلية السياحة والفنادق _ جامعة حلوان

مشكلة البحث

بالرغم من عمق العلاقات المصرية الخليجية إلا أن حجم الإستثمارات السياحية الخليجية وخصوصا القطرية في مصر مازالت لا توازي حجم تلك العلاقة في ظل بعض المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، كما أنه بالنظر إلي دول الخليج

العربي قد استطاعت أن تقفز خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلي قمة الإهتمامات الدولية لقدرتها الإقتصادية الهائلة وتنوع مصادر إستثماراتها وخصوصاً بالدول الأوربية، وعلي أثر حاجة مصر إلي المزيد من الإستثمارات وروؤس الأموال الأجنبية لتحقيق إنتعاشة علي مستوي قطاع السياحة وعلي مستوي التنمية الشاملة التي تقوم بها مصر يجعلها الهدف الأمثل لإستقطاب إستثماراتها من خلال تعميق وتوطيد أواصر العلاقات بين الطرفين.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية البحث من فهم شكل العلاقات(السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية) بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي وكيفية تأثيرها علي حجم التعاملات الإقتصادية عموما والإستثمارية خصوصا واكتشاف الطرق المثلي في توطيد وتقوية تلك العلاقات لإنعكاسها علي هذا الجانب كما ان الإستثمار السياحي ذو أهمية كبيرة علي مستوي قطاع السياحة المصري حيث أن تحفيز وزيادة الإستثمارات السياحية لها مردود تنموي كبير من زيادة الدخل القومي وانتعاش إقتصاد الدولة ورفع مستوي معيشة الأفراد وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة مما يحد من نسبة البطالة، وتقوي روابط المجتمع وتحسة علي التمسك بهويتة وشخصيتة المميزة له، كما إنها تعمل علي خلق مجتمعات جديدة متطورة، كما أنها ذات أثر مضاعف علي تنمية قطاعات الدولة الأخري الصناعية والزراعية والخدمية.

أهداف الدراسة

1. تحديد مفاهيم وتعريفات الإستثمار العام والإستثمار السياحي
2. تحديد أنواع وأشكال الإستثمار السياحي
3. دراسة العلاقات المصرية القطرية (السياسية – الإقتصادية– والإجتماعية والثقافية)
4. إلقاء الضوء علي الإستثمارات القطرية الخارجية بشكل عام
5. تحليل مدي تأثير العلاقات المصرية القطرية الإيجابية أو السلبية في تحفيز الإستثمار القطري في مصر.
6. دراسة حالة لأحد المشروعات السياحية القطرية بمصر في ظل المتغيرات (السياسية – الإقتصادية– والإجتماعية والثقافية)
7. تقديم مقترحات وتوصيات

فرض البحث

إن العلاقات بين مصر وقطر تؤثر علي حجم الإستثمار القطري السياحي في مصر

مقدمة

ترتبط مصر ودول الخليج بعلاقات قوية تتمثل في العديد من المستويات سواء على المستوى السياسى أو الإقتصادي أو الإجتماعى والثقافى (إسماعيل،2009).

وبالنظر إلي دول مجلس التعأون الخليجي يلاحظ إنه خلال العقود الأخيرة الماضية شهدت الإستثمارات الخليجية بروز وإزدهار في المشهد العالمي، بعدما تحولت تلك الدول لتنويع مصادر دخلها والذي كان متمثلاً في الطفرة النفطية، وامتلاكها لأكثر من ثلثي من إحتياطيات النفط العالمية وتوجيه فائض دخلها إلي الإستثمارات الخارجية والمتمثلة في إمتلاك أصول في شركات عالمية، أو إقامة المشروعات السياحية المختلفة: من إقامة منتجعات وفنادق وقري سياحية، شركات الطيران والشركات السياحية، المطاعم الفاخرة والمولات حديثة الطراز، والمنشأت العقارية، والمشروعات الخدمية والصناعية والزراعية والتكنولوجية ومشروعات البنية الأساسية (مكاوي، 2014؛ قسوم، 2013).

كما تقف العلاقات المصرية القطرية أمام فرصة جديدة لبناء تحالف من نوع مختلف يعتمد في باطنة علي عمق العلاقات والقيم الموروثة علي مر عقود وعقود، وفي ظاهره علي أسس تنموية إإقتصادية ومصالح مشتركة تحقق كل عوامل النجاح لعملية التنمية المستدامة لكلا الطرفين، وهو ما يؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة علي جميع القطاعات المصرية وبالأخص قطاع السياحة ذلك القطاع ذو الحساسية الشديدة لكافة المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية المحيطة بة، من خلال تعزيز وتحفيز فرص الإستثمارات السياحية الخليجية في مصر (Middle East Observer, 2018).

مفهوم الإستثمار السياحي

يعرف الإستثمار السياحي علي أنه: هو نشاط يهدف إلى تكوين رأس المال والكوادر البشرية في القطاع السياحي لتحسين طاقاته الإنتاجية وبالتإلى تقديم أفضل الخدمات السياحية من خلال بناء الفنادق والمطاعم والقري السياحية (الدباغ و شبر، 2015؛ الحميري، 2010).

كما عرفته المنظمة العالمية للسياحة على إنه " التنمية الإستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلي جانب حماية وتوفير فرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة" (العاني، 2008؛ السمان، 2009)

وعرفته المنظمة العربية للسياحة بأنه" توفير رؤوس الأموال وتوجيهها إلي إقامة مشروعات سياحية سواء في جانب العرض السياحي كالفنادق والمنتجعات السياحية والمطاعم والأماكن السياحية والمزارات الدينية وشركات النقل السياحي، أما في جانب الطلب كالمعارض وشركات التسويق والترويج وغيرها، أما في جانبي العرض والطلب شركات ووكالات السفر والسياحة التي تتعامل مع الطرفين، ولا تقتصر رؤوس الأموال علي رؤوس أموال وطنية، بل ينضم إليها رأس مال أجنبي من خارج الدولة، ويرتبط ذلك بتوفير مناخ ملائم من البنية الأساسية والتشريعات الميسرة، والحوافز المشجعة، والمعلومات المتاحة، ونظم الإدارة المتطورة، كما يعد توفير دراسات الجدوي للمشاريع السياحية عنصراً أساسياً في حفز وجذب الإستثمار إليها" (محمود، 2016؛ هني و بن الطيب، 2016؛ بديعة، ؛ 2006).

مجالات الإستثمار السياحي

لا يختلف الإستثمار السياحي عن أنواع الإستثمارات الأخرى من حيث الاهتمام بتطوير روؤس الأموال والكوادر البشرية والذي يعد جزءاً من العملية الإنتاجية والخدمية في النشاط السياحي، فالمجالات التي يغطيها الإستثمار في القطاع السياحي متعددة ومتنوعة (Ashe, 2008)، وهي تشمل الإستثمار في المقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة ومن أهمها:

1. **الإقامة السياحية**

تعتبر الإقامة السياحية أى مكان يوفر خدمة المبيت بصورة رئيسية للسياح مقابل أجر سواء كان هذا المكان فندقاً أو أي وحدة سكنية أخرى (بوابة جدة الإلكترونية، 2019)، وتشتمل: الفنادق، الموتيلات، المدن والقرى السياحية، والشقق السياحية، الكرفانات السياحية، والمخيمات السياحية..(بوعموشة، 2012).

2. **الترويح والترفيه**

يقصد بها الأماكن التي تقدم خدمات ترفيهية وترويجية للسياح، وتضم: الملاهي الليلية، المقاهي والمطاعم السياحية، الصالات الرياضية، مراكز الإستشفاء والمولات، إضافة إلى السياحة المتنقلة كالعديد من الفعاليات كالفرق الموسيقية وكذلك الفعاليات الفنية والمعارض والمهرجانات المتخصصة.

3. **تطوير المراكز الثقافية**

يضم المتاحف، المكتبات، قاعات العرض والسينما، المنتديات الثقافية، المهرجانات والمسابقات الفنية (الدباغ وبشر، 2015).

4. **النقل والمواصلات**

تشمل جميع الإستثمارات الحكومية والخاصة لإقامة مطارات مدنية وموانئ وأرصفة نهرية ومحطات للزوارق النهرية، إستثمارات لإقامة المرائب والمحطات وأماكن وقوف السيارات، إستثمارات لإنشاء الطرق البرية والنهرية المخصصة للأغراض السياحية.

5. **مجال انشاء وتطوير المراكز الصحية**

سواء كانت تلك التي تكون متخصصة بعلاج الحالات المرضية النادرة أو متخصصة بالعلاج الطبيعي أو العلاج النفسي أو تلك التي تمثل مراكز للإستشفاء بالمياه المعدنية أو بالرمال الحارة وكذلك تلك التي تكون متخصصة بالتداوي بالأعشاب مثل الموجودة بالواحات في مصر(التقرير الإقتصادي الموحد، 2008 ؛ UNITED NATIONS, 2008).

6. **مجال صناعة السلع التذكارية واليدوية**

الإستثمار في المشروعات المتوسطة والصغيرة أو من خلال المواد والأجهزة التي تخدم النشاط السياحي مثل النحاسيات والذهب والفضة وحفر الخشب وبعض الأدوات المنزلية ذات النقوش الجميلة... إلخ (الدباغ وبشر، 2015).

أنواع الإستثمار السياحى

1. **إستثمار حسب جنسية المستثمر (وطني- أهلي)**

أ. **الإستثمار الوطني:** وينتمي إلى البلد الذي يقام فيه المشروع السياحى الإستثماري، ويتم تمويله من مصادر داخلية ويصنف إلى:

- **إستثمار عام:** يكون القائم عليه القطاع العام، أو الحكومة أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة بهدف دوافع عامة
- **إستثمار خاص:** ويقوم به المشروعات الخاصة ويحكمه دوافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي للمشروعات السياحية

ب. **إستثمارات سياحية أجنبية مباشرة:** وهي عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة نقدية بهدف إقامة مشروع سياحى، تسويقي، إداري في الأجل الطويل

ج. **إستثمارات سياحية أجنبية غير مباشرة:** (الإستثمار في الأوراق المالية) وهي في شكل قروض (أجنبية) أو شراء أسهم في مشاريع سياحية، وهذا النوع من الإستثمار يبحث عن عائد لرؤوس الأموال (محمد، 2003)

2. من حيث الشكل (عيني– نقدي)

أ. **الإستثمار العيني:** هو استخدام المنتجات والخدمات لتكوين مشروع إنتاجي سياحى جديد أو المحافظة على مشاريع سياحية إنتاجية موجودة أو تجديدها

ب. الإستثمار النقدي: بالعملة المحلية أو الأجنبية

3. من حيث طول المدة وعمر الإستثمار السياحى (قصير الأجل– طويل الأجل).

4. **حسب سرعة ظهور العائد من المشروع السياحى** (ذو عائد سريع– ذو عائد بطيء) (أمين، 2016)

أطر العلاقات المصرية القطرية

أولاً: العلاقات التاريخية والسياسية

تباينت العلاقات السياسية المصرية القطرية باختلاف توإلي الرؤساء، حيث اتسمت بالتغير وفق الظروف والملاءمات التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط، طاره يشوبها الجمود والتوتر، وطارة اخري تتخللها مواقف عدة تدلل علي مبدأ (مهما تنازع الأخوه فدائماً ماتجمعهم الشدائد).

اتسمت العلاقات مع قطر في عهد الرئيس جمال عبدالناصر بالخلاف الدائم، حيث قامت قطر بإعلان مقاطعتها للقمة العربية المنعقدة في القاهرة عام 1964، وبالرغم من الخلافات السياسية إلا أن مصر دائما ما تقوم بدورها تجاه أشقائها العرب، فعندما واجهت قطر أزمة غذائية حادة في عام 1965، أرسل الزعيم الراحل جمال عبد الناصر 20 ألف طن من القمح والحبوب والأرز إلى قطر كمساعدات غذائية (جريدة اليوم السابع، 2017).

ولم تكن قطر حتى 1957 تمتلك وزارة تربية وتعليم، فقام الرئيس جمال عبد الناصر بأرسال وكيل أول وزارة متخصص فى التعليم لينشئ لقطر وزارة التربية والتعليم تولاها الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى، بالإضافة إلي ابتعاث المئات من المدرسين ليدرسوا بالمدارس ونقلوا العلم إلى أبناء قطر، وهو ما ساهم فى صناعة نقلة حضارية نسبية لتلك الإمارة، كما قامت وزارة الصحة المصرية بإيفاد أطباء لتشغيل مستشفى حمد والذى كان المستشفى الوحيد هناك، وأيضا دعم الوحدات الصحية فى مختلف مناطق الإمارة، فضلاً عن إمدادها بعدد من الصناعات الطبية، إلي جانب ذلك مجموعة من أمهر المهندسين المعماريين، وتحملت مصر دفع رواتبهم جميعاً(جريدة صوت الامة، 2017؛ بوابة أخبار اليوم، 2020).

في 3 سبتمبر1971، نالت دولة قطر استقلالها عن بريطانيا، شأنها شأن الإمارات الخليجية الأخرى، وبدأت العلاقات السياسية بين مصر وقطر تتبلور في الشكل الدبلوماسي الرسمي، كما ساهمت مصر في 17 سبتمبر 1971، تأييد طلب قطر في الإنضمام إلي جامعة الدول العربية.

كما قامت دولة قطر بتقديم دعم مالي لمصر وسوريا، خلال حرب أكتوبر 1973 بلغ حوإلي 70 مليون جنيه مصري، كما أصدر أمير دولة قطر قراراً بإيقاف تصدير البترول القطري إلى الولايات المتحدة شأنه شأن موقف الدول الخليجية الأخرى (دلول، 2016).

وخلال فترة الثمانينات والتسعينات زادت حده التوتر في العلاقات الدبلوماسية بين مصر وقطر، وخاصة في بداية التسعينات حيث رفض الشيخ حمد بن خليفة وعندما كان وليا للعهد، مناقشة الغزو العراقي للكويت في اجتماع لمجلس التعاون الخليجي، وأصر على مناقشة خلاف بلاده مع دولة البحرين بخصوص جزر حوار.

وفي عام 1995، إنقلب الأمير حمد بن خليفة على والده، وخلعه من الحكم، ومنها تغيرت السياسة القطرية تماما، حيث اتخذت سياسات نقيضة تماما للسياسات الخليجية التقليدية (حسين، 2017).

لذلك، تدهورت العلاقات بين القاهرة و الدوحة، حيث اتهمت قطر الرئيس الأسبق مبارك بأنه كان وراء محاولة الإنقلاب لإسقاط الشيخ حمد وتنصيب والده على العرش من جديد بمساعدة السعودية، وبدأت العلاقات تأخذ منحى بشكل سلبي، بعد أن بدأت قطر تبحث عن دور محوري في المنطقة وأن تلعب دوراً في قضايا ضمن النفوذ الحيوي المصري مثل: القضية الفلسطينية والقضية السودانية على حساب السياسة المصرية، التي تراجع دورها الإقليمي والدولي رويداً رويدا بسبب سياسة الإنكفاء على الذات التي اعتمدها النظام المصري على حساب دوره المحوري بالمنطقة (دلول، 2016).

وفي عام 2010، قام الرئيس محمد حسني مبارك بزيارة إلي قطر ضمن رحلته إلي دول الخليج، وكانت لتلك الزيارة أثر بالغاً في إنهاء خلاف دام سنوات بين البلدين، بل إمتد إلي إجراء مباحثات ثنائية تناولت التنسيق الكامل إيذاء القضايا الإقليمية، فضلاً عن بحث سبل زيادة التعاون الإقتصادي وضخ مزيد من الإستثمارات القطرية في مصر(المصري اليوم، 2010).

وفي عام 2011، استبقت قطر جميع الدول العربية في رد فعلها تجاه تنحي الرئيس مبارك، حيث قابلت قطر تنحيه بحالة من التأييد والثناء علي موقفه، كما انها أبدت دعمها الكامل لحراك الشعب المصري وتأيد رغبته في التغير، وبعدما آلت مقاليد الحكم في البلاد للمجلس العسكري، شهدت العلاقات المصرية القطرية نوعاً من الاستقرار والتحسن عما قبل 25 يناير 2011.

كما قام رئيس الوزراء المصري عصام شرف بزيارة إلى الدوحة، تلتها في 3 مايو 2011، زيارة أمير قطر السابق حمد بن خليفة إلى مصر، تعبيراً عن دعم قطري لمصر من خلال مشروعات إقتصادية وتنموية مشتركة؛ وفتح آفاقاً جديدة للتعاون السياسي والإقتصادي بين البلدين، وأعقبها زيارة ولي العهد الشيخ تميم الذي اتفق على إنشاء اللجنة المصرية القطرية وتم خلالها الإعلان عن ضخ 10مليارات دولار كإستثمارات في مصر قبل أن تتراجع عنها إلى حين استقرار الأوضاع وتسليم السلطة إلى جهة مدنية منتخبة (المصري اليوم، 2011؛ جريدة الشرق الأو سط، 2011).

في عام 2012، وبعد إجراء انتخابات الرئاسة المصرية، شهدت العلاقات المصرية القطرية تقدم كبير على المستوى الرسمي، وخاصة بعد فوز الرئيس محمد مرسي، حيث التقى الأمير حمد والرئيس مرسي خلال فترة حكمه في العديد من الزيارات الرسمية ومنها : القمة الثنائية بمقر رئاسة الجمهورية في أغسطس 2012، ومن ثم التقيا في سبتمبر 2012، على هامش اجتماع الجمعية العامة بمقر الوفد القطري بنيويورك، وبحثا في 24 أكتوبر 2012، 17 نوفمبر2012، وتناولت مباحثات البلدين تعزيز العلاقات الثنائية وزيادة حجم التعاون الإقتصادي والإستثمارات بين البلدين، كما تناولت المباحثات التشاور حول القضايا العربية والإقليمية، وعلي رأسها الأوضاع في سوريا وفلسطين.

وفي26 مارس 2013، قام الرئيس مرسي بزيارة الدوحة للمشاركة في أعمال القمة العربية ال 24، وتم الإتفاق في هذه الزيارة بين الجانبين علي تقديم قطر مساعدات لمصر بقيمة مليار دولار إلى جانب ثلاثة مليارات دولار أخرى في صورة سندات، كما تعهدت قطر بضخ إستثمارات بقيمة ثمانية مليارات دولار، إلى جانب تقديم ثلاث شحنات غاز كهدية (دلول، 2016).

اتسمت هذه المرحلة بتزايد الدعم القطري لموقف مصر والنظام المصري الجديد، وسرعان ما تم الانتهاء الفعلي لمشروعات إستثمارية قطرية جديدة ومتأخرة، وضخ أموال قطرية لمساعدة الحكومة المصرية لمواجهة الإنخفاض في الاحتياطي النقدي الأجنبي.

وسرعان ما اهتزت العلاقات بين القاهرة والدوحة من جديد، ومع تحفظ الدوحة في باديء الأمر ونظرًا لعلاقة قطر القوية مع مصر تحت حكم الرئيس مرسي، على خلاف حالة الفتور التي سادت بين النظام المصري مع دول الخليج الأخرى، ومع تولي الرئيس المؤقت عدلي منصور رئاسة جمهورية مصر العربية، سارعت غالبية دول الخليج العربي وخاصة السعودية والإمارات والبحرين والكويت تقديم التهنئة لتوليه منصب الرئاسة، والإعلان عن دعمهم الكامل لمصر في الفترة الانتقالية الجديدة.

مما أجبر قطر علي تغيير موقفها إدراكًا منها لتفاعلات الواقع الجديد، ومن ثم فقد حاولت التكيف مع مجريات الأمور لإعتبارات قومية مصلحية تتعلق بعدم رغبتها في فقد دعم مصر للدبلوماسية القطرية ولإكسابها قوة على الصعيد الإقليمي، لحاجة قطر كدولة صغرى على صعيد العلاقات الدولية، لثقل دور مصر المحورى على الصعيدين الإقليمي والدولي(المصري اليوم، 2013؛ الوطن، 2014).

وبلغ التوتر في العلاقات ذروته في أوائل عام 2014، عندما انتقد وزير الخارجية القطري السياسات التي اعتمدها النظام المصري الجديد تجاه المعارضين والتظاهرات المؤيدة للرئيس مرسي في تصريح رسمي، وهذا ما اعتبرته الحكومة المصرية، تحريضاً وتدخلا في الشأن المصري الداخلي، وجاء ذلك بعد التحركات الدبلوماسية القطرية في أوروبا، حيث قام وزير الخارجية القطري بجولة إلى ألمانيا وفرنسا لحشد سياسات الغرب ضد السلطات المصرية وزيادة الضغوط السياسية والإقتصادية عليه.

وعلى الجانب الآخر، استغل الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، زيارته لفرنسا التي أعقبت زيارة وزير الخارجية القطري، ليحذر الغرب من زيادة الضغوط على مصر.

وفي 5 مارس 2014، اتخذ مجلس التعاون الخليجي قراراً تاريخياً، ويعد هذا الحدث الأول من نوعه على مر تاريخ مجلس التعاون الخليجي منذ نشأته، وذلك عندما سحب ثلاثة أعضاء بمجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، ودولة

الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين) سفراءهم من دولة قطر، حيث جاء هذا التصعيد من قبل الدول الثلاث ردا على السياسة القطرية بالمنطقة وتدخلها في الشأن المصري الداخلي (البوابة الإلكترونية لجريدة الوفد، 2014).

وفي 19 نوفمبر 2014، تدخل الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية، لإرجاع العلاقات بين مصر وقطر، ورحبت مصر بدعوة الملك عبد الله إلى المصالحة ولم الشتات العربي، وقد كان من نتائج المصالحة المصرية _ القطرية، إلتقاء الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مع موفد أمير قطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، المبعوث الخاص للشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بمقر رئاسة كما شارك في الزيارة أيضا خالد التويجري رئيس الديوان الملكي السعودي والسكرتير الخاص للعاهل السعودي (الوطن السعودية، 2014).

وتناول اللقاء سبل تفعيل مبادرة الملك عبدالله خلال مؤتمر الرياض، وما تم التأكيد عليه في القرارات الصادرة عن المؤتمر بشأن إلتزام جميع دول مجلس التعاون الخليجي بسياسة المجلس لدعم مصر والإسهام في أمنها وإستقرارها، فضلا عن دعم التوافق بين الدول العربية، ولا سيما بين مصر وقطر، وأعلن الديوان الملكي السعودي في بيان أن مصر وقطر استجابتا لمبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز، التي دعا فيها الدولتين إلى توطيد العلاقات وأعلنت قطر إغلاق قناة الجزيرة مباشر مصر، حسبما طالبت به الجهات المصرية، (بوابة الوسط، 2014).

وعلى الرغم من الجهود الجادة التي تبذلها المملكة العربية السعودية للتقريب بين البلدين ومساعيها لإتمام المصالحة، تدهورت العلاقات المصرية القطرية مرة أخرى بعد الأزمة الليبية، حيث أبدت الدوحة تحفظات على التدخل العسكري المصري في ليبيا، استدعت قطر أيضاً سفيرها في مصر، على أثر تصريحات المندوب المصري الدائم لدى جامعة الدول العربية، بعد اتهامه قطر بدعم وتمويل الإرهاب في مصر والمنطقة (جريدة الأيام الفلسطينية، 2015).

وفي يونيو2016، تأزمت العلاقات بعد الحكم على الرئيس مرسى في قضية سميت إعلامياً "بالتخابر مع قطر"، حيث شعرت قطر بإهانة للزج بإسمها بالقضية، وخاصة أن 4 من المتهمين، صحفيين لدى قناة الجزيرة القطرية وحكم عليهم بإلاعدام، لافته إلى أن هذه الأحكام تزيد العلاقات المصرية القطرية سوءاً (بوابة الأهرام، 2016).

كما جاء الرد من دولة قطر في تصريح خطير تجاه مصر، حيث استبعدت وزارة التعليم والتعليم العإلي القطرية، قرابة 48 دولة بينها مصر من قائمة الجامعات المعتمدة لديها لعام 2016 في نظام الإبتعاث، كما رفضت الإعتراف بشهادات وخريجي الجامعات المصرية (الفنار، 2016).

وفي 5 يونيو 2017، أعلنت 6 دول، قطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية بقطر، وهي مصر والسعودية والإمارات والبحرين واليمن والمالديف، وأخذت قرارات متفرقة بشأن منع سفر مواطنيها إلى قطر، وإغلاق المجال البحري والجوي أمام الطائرات والبواخر القطرية، ولهذه القرارات أسباب عديدة مرتبطة بمواقف وتصرفات الدوحة، وتأييدها لإيران في مواجهة دول الخليج، بالإضافة لعملها على زعزعة أمن هذه الدول وتحريض بعض المواطنين على حكوماتهم، كما في البحرين (المصرى اليوم، 2017).

وفي مطلع عام 2021، شهدت العلاقات بين مصر وقطر إنفراجه كبيرة، وتطورا إيجابيا منذ أن وقعت الدولتان خلال القمة الخليجية الـ41، على إتفاقية العلا في السعودية الخاصة بالمُصالحة العربية مع قطر، والتي أنهت الخلافات بين مصر والسعودية والإمارات والبحرين من جهة وقطر من جهة ثانية.

وفي مارس 2021، التقى في القاهرة رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، ومحمد بن عبد الرحمن آل ثاني، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بدولة قطر، تباحثاً خلال اللقاء في عودة الإستثمارات القطرية مجموعة من المشروعات والشراكات التي ستضخها الدوحة في الإقتصاد المصري بإجمإلي يصل إلى خمسة مليارات دولار(اندبينددت عربية،2016؛ مصراوي، 2016).

وهذا يدل علي بداية لمرحلة جديدة فى العلاقات الثنائية والتي تنتصر لعلاقات الإخوة العربية والمصير والتاريخ الواحد وتدفع العمل العربى المشترك إلى الأمام وتحقق مصالح قضايا الأمن القومى العربى، كما اكدت السلطة المصرية فى أكثر من مناسبة أن أمن الخليج العربى جزء من الأمن القومى المصرى، فضلا عن التعاون في المجال الإقتصادي وضخ إستثمارات قطرية جديدة في مصر وهو ما سيعود بالنفع على البلدين، ولذا كان لا بد من مد أواصر الصداقة والصلح مرة أخرى مع دولة قطر.

ثانياً: العلاقات الإقتصادية والإستثمارية

الإستثمارات القطرية في فترة حكم الرئيس السادات (1971-1981)

في 17 سبتمبر 1971، بعد انضمام قطر لعضوية الجامعة العربية، حيث شارك ممثلي قطر في مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، وقامت بالإسهام في مؤسسات وصناديق التمويل والتنمية العربية المخصصة لدعم مشروعات الإعمال والإستثمار على مستوى الوطن العربي.

يمكن تلخيص مؤشرات العلاقات الإقتصادية بين البلدين في تلك الفترة من خلال النقاط التالية:

- بلغ إجمإلي التبادل التجاري المصري (صادرات وواردات) مع قطر حوإلي 8.225.0 جنيه مصري.
- إجمالي ماقدمته قطر من مبالغ الدعم والهبات التي حصلت عليها مصر خلال الفترة من 1975 إلى 1977 فقد وصلت إلى 53.4 مليون جنية مصري.
- بلغ عدد الطلاب القطريين المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا المصرية في مرحلة الليسانس والبكالوريوس والدراسات العليا عدد 2698 طالب .
- في عام 1975، بلغ تقدير عدد العاملين المصريين في قطر 2850 عامل ، وفي عام 1980 بلغ عدد العاملين الي5750 عامل.

بعض الاتفاقيات الإقتصادية بين البلدين خلال الفترة

- عام1974، تم توقيع إتفاقية بشأن تنظيم توظيف العمالة المصرية بقطر .
- عام 1975، تم توقيع إتفاقية ضمان قرض إعادة فتح قناة السويس .

- عام 1975، تم توقيع اتفاقية قرض للحكومة المصرية (دلول، 2016).

ونلاحظ أن برغم العلاقات المتوتره بين مصر وقطر إيذاء توقيع معاهدة السلام لم تتوقف العلاقات الإقتصادية من حيث التبادل التجاري وزيادة حجم العمالة المصرية الوافدة إلي قطر للضعف، أو علي المؤشرات الثقافية والإجتماعية والمتمثلة في زيادة حجم الطلاب الوافدين إلي مصر

الإستثمارات القطرية في فترة حكم الرئيس مبارك (1981–2010)

أدى انخفاض أسعار النفط في الثمانينيات، والضغط الذي أعقب ذلك على نظام الرعاية الإجتماعية السخي، إلى إقناع السلطات الحاكمة في شبه الجزيرة العربية بأنهم إذا أرادوا البقاء في السلطة، فعليهم تنويع إقتصاداتهم بعيدًا عن النفط.

وفي إطار السعي لتنويع إقتصادها، فقد سبقت دبي قطر وأبوظبي والبحرين، حيث شكلت هذه الدول مكانة خاصة بها وجذبت إستثمارات أجنبية قوية، وبل أثبتت دبي على وجه الخصوص، أن دولة – مدينة خليجية صغيرة يمكنها تطوير علامة تجارية عالمية وتصبح مركزًا دولياً للإستثمار والخدمات والنقل والقطاعات الأخرى، كما قامت قطر إلى الإستثمار في التنقيب عن الغاز وتصديره، كما أدركت أن الإستثمار المحلي يتطلب مكانة إقليمية ودولية عالية، وبناء علامة عالمية لقطر بالإضافة إلي لعب دور سياسي وإقتصادي إقليمي وعالمي بالمنطقة (مركز مالكوم كير–كارينغي للشرق الأوسط، 2012).

لذا قامت دولة قطر إلغاء الديون وفوائدها عن الدول النامية ومنها مصر وسوريا، وذلك مساعدة لها على تطوير إقتصادها والحاقها بركب التقدم الإقتصادي، ويرجع اهتمام قطر بمصر بإعتبارها دولة محورية في المنطقة العربية والإفريقية، كما أن قناة السويس شريانا حيويا للدول الخليجية بما فيها قطر، نتيجة مرور ثلثي إنتاج دول الخليج من البترول والغاز عبرها، مما يسهل من تسريع الناقلة التحولية في النموذج القطري الجديد من خلال تقوية إقتصادها.

كما يمكن تلخيص مؤشرات العلاقات الإقتصادية بين البلدين في تلك الفترة من خلال النقاط التالية:

- بلغت الإستثمارات القطرية عام 2009، حوالي 147 مليون دولار، حيث احتلت المرتبة ال22 عالمياً في مصر، والتي اشتملت علي عدد 223 مشروعا في قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة والإنشاءات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة.
- عام2010، بلغ اجمالي التبادل التجاري بين مصر وقطر حوالي 287 مليون دولار، حيث قدرت الصادرات المصرية منها حوالي 227.8 مليون دولار، فيما بلغت الواردات المصرية من قطر حوالي 59.2 مليون دولار
- بلغ عدد المصريين العاملين في قطر، 180 ألف عامل تقريبا في القطاعين الحكومي والخاص، منهم مهندسين و أطباء وقانونيين وعاملين في الشرطة و القوات المسلحة (دلول، 2016).

وقد قامت مصر بتوقيع العديد من الاتفاقيات الإقتصادية مع دولة قطر خلال الفترة

- فى يناير من عام 1990، وقع البلدان اتفاقية التبادل التجارى والتعاون الإقتصادى.
- مايو 1996، بتوقيع إتفاقية إنشاء مجلس رجال الأعمال المصرى _ القطرى المشترك.
- ديسمبر 1999، كان التوقيع على إتفاقية تشجيع وحماية الإستثمارات.

وبرغم كل تلك الإتفاقيات والمذكرات، لم يتجاوز حجم الإستثمارات الإجمالية القطرية فى مصر 575 مليون دولار، مقارنة بحجم إستثماراتها عالميا.

الإستثمارات القطرية في فترة حكم الرئيس مرسي (2012-2013)

- وتراوحت الإستثمارات القطرية بمصر قبل الثورة ما بين 1.4 و184.8 مليون دولار، تتركز معظمها فى الإستثمارات العقارية والسياحية والصناعية ليبلغ إجمالى إستثمارات قطر المباشرة فى مصر 922.5 مليون دولار خلال السنوات العشر الماضية.
- كما بلغت إستثمارات قطر خلال العام المالى 2010/2011 عقب الثورة نحو 191.5 مليون دولار ليعد ثانى أعلى معدل لها خلال عشر سنوات.
- ووفقا لإحصاءات البنك المركزي المصري، فإن الإستثمارات القطرية صعدت وتضاعفت بشكل كبير خلال العام المالى 2011/2012، بنحو 340.7 مليون دولار خلال تلك الفترة بمعدلات نمو تتجاوز 900% عن فترة حكم المجلس العسكرى للبلاد والتى سجلت 34.9 مليون دولار فقط.
- أما على صعيد الإستثمارات بين البلدين بعد تولي الرئيس محمد مرسي للرئاسة، أعلنت قطر إعتزامها ضخ إستثمارات في البلاد تصل إلى 18 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، وتوزعت الإستثمارات بواقع10 مليارات دولار في منطقة الساحل الشمالي في الإستثمارات السياحية، وتتركز الإستثمارات القطرية فى العقارات والمشروعات السياحية، ومن أبرز مشروعاتها فى هذه المجالات شركة الديار القطرية للتطوير العقارى، وشركة (سلدار مصر) للإستثمار السياحى، و(منتجعات ومارينا الباكر فى الفنادق والقرى السياحية) وشركة (قمر مرسى علم للإستثمار السياحي)، بالإضافة إلى (مرسى علم الدولية) و(قطر الوطنية للفنادق) بمحافظة جنوب سيناء .
- 8 مليارات دولار في خليج السويس لتوفير خدمات لوجستية لناقلات البضائع التي تمر بها، ويأتي اهتمام المستثمرين في قطر بالسوق المصري نظرا لأنه يزخر بفرص إستثمارية اكثر ربحية من الأسواق الأجنبية الأخرى (جريدة المال، 2013).

الإستثمارات القطرية في فترة حكم الرئيس عبدالفتاح السيسي (2014-2021)

تباينت العلاقات المصرية القطرية في تلك الفترة، تارة تتسم بالتوتر، تخللتها مبادرات عديدة لمعاودة العلاقات إلى التحسن نسبيًا، وتارة أخري تتأزم والتي وصلت إلي حد القطيعة الدبلوماسية، ثم إنفراجه تجلب معها الازدهار للعلاقات بين البلدين علي المستوي السياسي والإقتصادي.

كما جاءت الإستثمارات القطرية في المرتبة التاسعة من حيث إستثمارات الدول العربية في مصر، بإجمالي إستثمارات لا تتجاوز مليار دولار عبر210 شركات، وهو رقم أكثر من متواضع مقارنة بإستثمارات السعودية والإمارات والكويت وبقية الدول العربية.

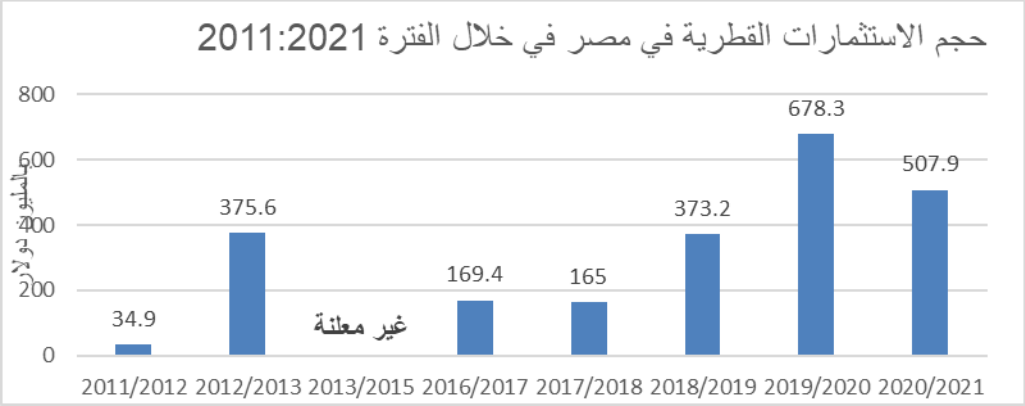

شكل (1) إجمالي حجم الإستثمارات القطرية خلال الفترة من(2011:2021)، المصدر: تقرير البنك المركزي المصرى

- وبحسب بيانات البنك المركزي المصري، بلغت قيمة إستثمارات قطر في مصر94.4 مليون دولار في العام المإلي 2014-2015، مقابل إستثمارات بنحو 194.8 مليون دولار في عام 2015-2016
- كما تراجعت إستثمارات قطر في مصر خلال الربع الأول من العام المالي 2016-2017 من 123.5 مليون دولار إلى 10.9 مليون دولار في الربع الثاني من نفس العام المالي، بإنخفاض 91.2% على أساس ربع سنوي، نتيجة المقاطعة بين مصر وقطر.

أثر قطع العلاقات المصرية القطرية علي الإستثمارات في مصر

1. ألقي قرار قطع مصر للعلاقات الدبلوماسية مع قطر بظلال كثيفة على عدة أصعدة ومنها الإستثمار، وخصوصًا الإستثمار السياحي، حيث أن قطع العلاقات يعني عدم قدرة رجال الأعمال القطريين من زيارة مصر لمتابعة إستثمارات هم القائمة أو بحث فرص إستثمارية جديدة، وبالتالي حدوث شلل لعمليات التبادل التجاري بين البلدين.
2. غلق المنافذ الجوية والبحرية، وبالتالي سوف تتأثر الإستثمارات القطرية في مصر بكافة أنواعها، وكذلك الشركات التي يساهم فيها رؤوس أموال قطرية- مصرية، كما أن الرحلات الجوية بين البلدين ستتوقف مما يؤثر على إيرادات شركات الطيران ويجعل السفر أكثر كلفة.
3. تعطيل مجلس الأعمال المشترك بين البلدين، حيث تم تجميد نشاطه منذ 2014-2017، مما ينعكس علي سحب أو تجميد رجال الأعمال القطريون إستثمارات كبرى بمصر، أو أن يحدث تأثير على رجال الأعمال المصريين في قطر، خاصة وأن الإستثمارات المصرية في الدوحة غير مؤثرة لكونها إستثمارات خدمية صغيرة ولا توجد إستثمارات عملاقة مؤثرة.
4. وصول الإستثمارات القطرية إلى الصفر خلال الربع الأخير من العام المإلي 2017، مما يؤثر بشكل نسبى علي مصر من حيث دخول العملة الصعبة للبلاد، حيث تعتبر قطر رابع دولة عربية في تحويلات المصريين فى الخارج.
5. الطلب القطري على العمالة المصرية قل بشكل كبير بعد ثورة 30 يونيو، في حين يعمل المصريون في قطر وعددهم يتقارب من 300 ألف فرد في مجالات الطب والتدريس وبالتإلي من الصعب التخلي عنهم بسرعة من جانب قطر.

تأثير عودة العلاقات المصرية القطرية إلى طبيعتها

ارتفعت قيمة الإستثمارات القطرية في مصر خلال عام 2020، بتسجيلها 679.4 مليون دولار، مقابل 382.2 مليون في 2019، بنمو 77.8 %.

وبحسب جهاز الأحصاء المصري، بلغت قيمة تحويلات المصريين العاملين بقطر 1.3 مليار دولار خلال العام المإلي 2018–2019 ، مقابل 1.4 مليار دولار خلال العام المإلي 2017–2018، بنسبة انخفاضٍ قدرها 7.4% (صحافة الجديد، 2021).

حجم الإستثمارات القطرية عالمياً

تتمثل أغلب إستثمارات دولة قطر في إستثمارات جهاز قطر للإستثمار وصندوق الثروة السيادية القطري وتقدر حجم أصول الجهاز، بنحو 450 مليار دولار، موزعة على جملة من القطاعات، أبرزها المحافظ الإستثمارية والمصرفية والعقار، والقطاع السياحي والقطاع الزراعي، وغيرها من الأنشطة الإقتصادية في قطر ودول مجلس التعاون الخليجي ومختلف دول العالم، ومن أهم الأصول المستحوذ عليها عالميا.

- تستحوذ بريطانيا على النصيب الأكبر من إجمإلي إستثمارات قطر الخارجية، حيث تمتلك مصرف باركليز وبرج شارد في لندن وهو أعلى ناطحة سحاب في أوروبا، و20% من الشركة المالكة لمطار هيثرو لندن.
- كما تستثمر قطر نحو 700 مليون دولار في مشروع واشنطن دي سي التابع لشركة الديار القطرية، ومتجر هارودز البريطاني، و26% من متاجر ماركس آند سبنسر البريطانية، و663 مليون دولار في شركة ميرامكس الأميركية للإنتاج السينمائي من مجموعة والت ديزني.
- وتستثمر نحو 772 مليون دولار في فنادق غروفنر هاوس في لندن وفندق بلازا ودريم تاون في نيويورك.
- كما اشترى جهاز قطر للإستثمار 10% من شركة إمباير سايت العقارية في نيويورك بقيمة 621 مليون دولار، وأيضاً اشترت حي كناري وارف الملي في لندن بقيمة 3.9 مليار دولار أيضاً اشترى الشيخ حمد بن جاسم نحو 10% من متاجر آل كوركو إنجليس بقيمة 1.1 مليار دولار.
- كما اشترى "جهاز قطر للإستثمار" برج "آسيا سكوير"، الذي يضم مكاتب لشركات عالمية في سنغافورة، مقابل 2.4 مليار دولار.
- واشترى "جهاز قطر للإستثمار" 20% من شركة "لايفستايل إنترناشيونال هولدينغز"، التي تتخذ من هونغ كونغ مقراً، وتدير متاجر كبرى، مقابل 616 مليون دولار (العربية، 2020).

دراسة حالة (مشروعات شركة الديار القطرية السياحية في مصر)

اعتمدت دراسة الحالة علي دراسة أحد المشروعات السياحية القطرية في مصر، والتي واكبت العديد من التطورات والمتغيرات في ظل العلاقات القطرية المصرية.

وتعتبر شركة الديار القطرية في مصر، والمملوكة لجهاز قطر للإستثمار والتي تعتبر من أكبر الشركات القطرية في مجال الإستثمار العقاري والسياحي المستثمرة في مصر، ومن اهم مشاريعها في مصر (سيتي جيت ومشروع نيو جيزا ومشروع

منتجع سياحي بشرم الشيخ والغردقة وفندق سانت ريجيس بالقاهرة)، والتي قامت بإفتتاحه بعد المصالحة بإستثمارات بلغت، أكثر من 1.3 مليار، والذي يعتبر إضافة جديدة للإستثمارات القطرية في مصر(الموقع الرسمي لشركة الديار القطرية، 2022).

فندق سانت ريجيس (The St. Regis Hotel) القاهرة

تصنيف نوع إستثمارات المشروع:

- يعتبر فندق سانت ريجيس من **أنواع الإستثمارات الدولية** حيث يتبع المشروع شركة الديار التابعة لصندوق قطر السيادي
- كما يصنف المشروع من حيث مدة الإستثمار من **المشروعات طويلة الاجل.**
- كما يصنف المشروع كاداة **للإستثمارات الإقتصادية أو الحقيقية (الإستثمارات العقارية والسياحية).**
- يصنف المشروع من حيث الهدف من الإستثمار من **الإستثمارات الإستراتيجية ذات العوائد المادية.**

تكوين المشروع:

يعد فندق سانت ريجيس من فنادق ال 5 نجوم بالقاهرة، حيث يقع الفندق في حي بولاق أبو العلا بالقاهرة علي كورنيش النيل، بجوار العديد من المعالم السياحية والمنشآت الحيوية بالعاصمة، كما أنه قريب من وسائل النقل والمواصلات حيث يبعد عن النيل 0.1 كم، فيما يبعد عن محطة السكك الحديدية 1.8 كم، ويبعد عن مطار القاهرة الدولي حوإلي 17 كم، وعن مطار سفنكس الدولي 33 كم.

ويتكون من مجمع راق بمساحة بناء إجمالية تتجاوز197 ألف متر مربع، تضم برجين شاهقين بإرتفاع 135 متراً بالإضافة لمبنى خدمات الفندق والمؤلف من سبعة أدوار.

ويضم المشروع :

ويضم الفندق 39 طابقاً، ينقسم الي، 286 وحدة فندقية و 50 جناح فاخر، و80 شقة فندقية مختلفة المساحات، إلى جانب 3 أجنحة ملكية، كما يوفر الفندق أيضاً أماكن مخصصة للإجتماعات تغطي مساحة 2339 متراً مربعاً، ومن بينها قاعة رئيسية بمساحة 963 متراً مربعاً، وحمامات سباحة داخلية وخارجية ومركز صحي، بالإضافة إلي إحتواء الفندق على 7 مطاعم متنوعة، و23 غرفة للإجتماعات وقاعات للمناسبات والإحتفالات، وغرف الخدمات.

أهم المعالم القريبة من الفندق

يتواجد الفندق في موقع قريب من المعالم الهامة بالقاهرة، حيث لن يستغرق الزائر وقتًا كبيرًا في الوصول إلى هذه المعالم، عند إقامته بالفندق، وأهمها:

- ميدان التحرير
- خان الخليلي
- شارع المعز
- مسجد الحسين
- جامع الأزهر
- -أهرامات الجيزة
- -أبو الهول العظيم
- -حديقة الأسماك
- -المجلس البريطاني في مصر
- -المتحف المصري
- -برج القاهرة
- -حديقة الأندلس
- ممشي اهل مصر

- مسجد ابن طولون
- مسجد محمد علي باشا
- قلعة القاهرة

مشروع فندق سانت ريجيس في ظل التغيرات في العلاقات المصرية القطرية

حصلت الديار على أرض المشروع ، فى فبراير 2008، من خلال مزاد علني أعلنت عنه شركة توماس كوك البريطانية المالكة لأرض المشروع، بسعر 27.500 دولار للمتر، وتم الإتفاق مع مجموعة ماريوت العالمية، على تولى إدارة الفندق الجديد.

كانت تقدر التكلفة الإستثمارية آنذاك ب 560 مليون دولار، كما أشارت البحوث السوقية التي قامت بها الشركة أن السوق السياحي المصري في رواج متصاعد، مما يعود علي الشركة بعوائد أرباح سريعة كما إنها تعتزم إنهاء المرحلة الأولي في المشروع في عام 2010، والإفتتاح الكامل في عام 2014.

وبسبب تردى الأوضاع الأمنية والسياسية في مصر عقب ثورة يناير 2011، تأخرت شركات المقاولات المنفذة للمشروع من الشروع في المراحل الأولي من الإنشاءات، مما زاد من التكلفة الإستثمارية إلي أكثر من مليار دولار، كما وصلت تكلفة الغرفة الواحدة إلي ما يقارب نحو 1.5 مليون دولار (جريدة المال، 2018).

بدأت الشركة في استكمال المشروع بعد إستقرار الأوضاع في ظل إستلام الرئيس مرسي مقاليد الحكم في مصر، والتقارب بين النظام القطري والمصري في ذلك الوقت، إلا أن المشروع تعطل مره أخري نتيجة للإضطرابات والتوترات السياسية بين البلدين تاره والنزاع القضائي بين الشركة ومحافظه القاهرة تارة أخرى، حيث قامت المحافظة بتغريم شركة الديار القطرية مبلغ 350 مليون جنيه، رسوم تغيير النشاط بمشروع سانت ريجيس، بالإضافة إلي مبلغ 5 ملايين جنية، رسوم تحسين مقابل التحميل على أعمال المرافق واستخدام البنية التحتية للمشروعات السكنية والفندقية بطول كورنيش النيل، كما تقدمت الشركة بشكوى إلي لجنة فض المنازعات بوزارة الإستثمار ضد المحافظة، واعتبرت ان هناك تعسف من المحافظة علي استخراج التراخيص المخصصة لبدء عمل الفندق وتقديم الخدمات والمرافق اللازمة لبدء التشغيل، كما أن الشركة تقدمت بطلب لشراء مساحة 600 متر مربع إضافية ملاصقة للفندق لتوسعة مساحة الجراج، ووضعت قيمة تقديرية لقطعة الأرض، لكن المحافظة رفضتها(جريدة البيان، 2021).

وما زاد الأمر تعقيد، الخلاف السياسي الذي وصل إلي المقاطعة بين مصر وقطر، حيث كان من المفترض افتتاح الفندق عام 2018، لكن الشركة المالكة أعلنت في مارس من ذلك العام تأجيل الإفتتاح وارجئت الأمر إلي أسباب ادراية.

وفي عام 2020، ونظرا للانفراجة في عودة وتقارب العلاقات بين البلدين، حصلت الشركة على رخصة التشغيل للفندق، كما انتهت من استخراج التراخيص اللازمة و وتنفيذ كافة اشتراطات الحماية المدنية التى سبق وعطلت المشروع لمدة 6 سنوات، وحصلت على الموافقات اللازمة لتوصيل الكهرباء للبدء فى التشغيل التجريبى للمشروع.

وبعد يوم واحد فقط من المصالحة الخليجية في 2021، جُسدت المصالحة علي أرض الواقع في افتتاح فندق سانت ريجيس القطري بمصر، حيث وصل وزير المالية القطري إلى القاهرة، الزيارة التي تعد الأولى لمسئول قطري منذ يونيو 2017، ورافقة في الإفتتاح وزيري المالية والسياحة والآثار المصريين.

ودلت المصالحة إلي أن التكامل في العلاقات يعود علي الجانبين من منافع مشتركة، ليست علي المستوي الإقتصادي فقط، من خلال زيادة الأرباح للمستثمر أو زيادة إيرادات الدولة الحاضنة للمشروع بل علي تحقيق البعد الإجتماعي والثقافي وخلق المزيد من فرص العمل، وتعظيم نسبة المحتوى المحلي لمكونات المشروع (جريدة البورصة، 2018؛ وكالة الانباء القطرية،2021).

حيث وفّر مشروع سانت ريجيس القاهرة هذا الإلتزام، حيث وفر أكثر من 5000 فرصة عمل مباشرة أمام العمالة المصرية، منها نحو 1000 مهندس من مختلف التخصصات خلال مرحلة البناء، كما دعم المشروع الصناعة الوطنية المصرية بشكل مباشر، حيث اعتمد على السوق المحلي لتوفير مواد البناء ومكونات المشروع بنسبة تخطت 70% من كافة الاحتياجات، وعلاوة على ذلك مع بدء التشغيل وفر المشروع نحو 440 فرصة عمل دائمة في الفندق والمرافق الملحقة به، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 1000 وظيفة، منها 95 % من العمالة الوطنية المصرية.

النتائج العامة للدراسة

1. إن وجود علاقات سياسية جيدة بين مصر قطر يلعب دوراً هاماً فى دعم الحركة السياحية الخليجية الوافدة من تلك الدول.
2. وجود إرتباط قوى بين نوعية العلاقة السياسية بين مصر وقطر سواء جيدة أم سيئة وحجم الحركة السياحية الوافدة منها للمقصد السياحى المصري
3. تعتبر السياحة صناعة ذات حساسية كبيرة للعوامل الخارجية عموماً وخصوصًا السياسية منها وتأثرها السريع بالأزمات السياسية.
4. يؤثر العامل الإقليمي تأثير واضح على سير العلاقات المصرية القطرية، فنتج عن حرب 1973 تقارب كبير بين مصر ودول الخليج، ومن ثم توقيع معاهدة السلام أدي إلى قطع العلاقات مع دول الخليج.
5. برغم توتر العلاقات بين مصر وقطر إيذاء توقيع معاهدة السلام لم تتوقف العلاقات الإقتصادية من حيث التبادل التجاري وزيادة حجم العمالة المصرية الوافدة إلي قطر للضعف، أو علي المؤشرات الثقافية والإجتماعية والمتمثلة في زيادة حجم الطلاب الوافدين إلي مصر في تلك الفترة.
6. ان تغير أسلوب السياسة الخارجية للدولة يوثر بشكل مباشر علي حجم الإستثمارات الأجنبية القائمة والمحتملة.
7. قرار قطع مصر للعلاقات الدبلوماسية مع قطر كان له اثر كبير علي كافة المجالات ومنها الإستثمار، وخصوصًا الإستثمار السياحي، حيث أن قطع العلاقات يعني عدم قدرة رجال الأعمال القطريين من زيارة مصر لمتابعة إستثماراتهم القائمة أو بحث فرص إستثمارية جديدة.
8. تعطيل مجلس الأعمال المشترك بين مصر وقطر، انعكس علي سحب و تجميد رجال الأعمال القطريون إستثمارات سياحية كبرى بمصر.
9. ان غلق المنافذ الجوية والبحرية بين البلدين، وتعطل الرحلات الجوية بينهم ادي الي انخفاض إيرادات شركات الطيران وجعل السفر أكثر كلفة.

10. وصول الإستثمارات القطرية إلى الصفر خلال الربع الأخير من العام المإلي 2017، مما يؤثر بشكل نسبى علي مصر من حيث دخول العملة الصعبة للبلاد، حيث تعتبر قطر رابع دولة عربية في تحويلات المصريين فى الخارج.
11. عدم استقرار الدولة إقتصادية وسياسية يؤثر علي قرارات المستثمرين المحتملين ويضع علي كاهل المشروعات السياحية القائمة أعباء كثيرة لارتفاع التكلفة الإستثمارية
12. التكامل في العلاقات يعود علي الجانبين من منافع مشتركة، ليست علي المستوي الإقتصادي فقط، من خلال زيادة الأرباح للمستثمر أو زيادة إيرادات الدولة الحاضنة للمشروع بل علي تحقيق البعد الإجتماعي والثقافي وخلق المزيد من فرص العمل، وتعظيم نسبة المحتوى المحلي لمكونات المشروع.

توصيات البحث

1. قيام الهيئة العامة للإستثمار بمراجعة جميع الإجراءات والموافقات والرسوم الخاصة بالإستثمار وإعادة هيكلتها بهدف خفض عدد الجهات المعنية وتكلفة الاستمارعلي أن تكون وزارة السياحة هى المعنية بهذا الامروتقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى.
2. ضرورة استمرار السياسة الخارجية المصرية في العمل علي الاحتفاظ بالتوازن السياسي في العلاقات مع سائر دول العالم وخاصاً دول الجوار للمقصد السياحي المصري.
3. زيادة عدد المقاعد المتاحة للوصول إلى مصر، من خلال تشجيع آلية الاستحواذ والاندماجات بين المستثمرين والقطاع العام والخاص بالدوله ، لزيادة تنافسية المطارات المصرية مما يحسن من الطلب علي الإستثمارات في الأنشطة السياحية.
4. تيسير المنح والقروض التي تقدمها البنوك للمستثمرين في الأنشطة السياحية، مع وضع فائدة مناسبة وتثبيت سعرالصرف لعدم زيادة التكلفة الإستثمارية لتلك المشاريع.
5. منح المستثمر الخليجي حق الانتفاع بالأراضي السياحية لمدة يحددها القانون قابلة للتجديد لمدة مماثلة، وكذلك يستحق المستثمر تصريح اقامة له ولأفراد أسرته من الدرجة الأولى لتوطيد علاقته الإنسانية والاجتماعية مع مجتمع ودولة المشروع السياحي الخاص به
6. خضوع القوانين الداعمة للإستثمار للمراجعة والتطوير المستمر بما يتواكب مع مستجدات صناعة السياحة العالمية، وخلق فرص إستثمارية مستمرة.
7. اهمية وجود استراتيجية حكومية مستدامة لا تتغير مع تغير المسئولين أو صناع القرار بما يحقق الاستقرار الإقتصادي، ويزيد من ثقة المستثمر في الدولة والسوق المصري، وتمثل رؤية مصر 2030 خطوة جيدة في هذا الاتجاه.
8. ابرام اتفاقيات لحماية وتشجيع المستثمرين من المخاطر غير التجارية، مثل التأميم والمصادرة والحجز القضائى والتجميد، نتيجة التغير في السياسة الداخلية والخارجية للدولة.
9. تشجيع الإستثمارات القطرية في المشروعات التكنولوجيا الحديثة والابتكار في مجال السياحة، بالإضافة الي الاستفادة من خبرة المستثمرين في الأسواق الأخرى ، من حيث التسويق والإدارة الحديثة والتدريب لنقل المعرفة والخبرة للكوادر الوطنية.

10. اعداد خطة للترويج للمشروعات السياحية الأجنبية في المقصد السياحي المصري بالتعاون مع المستثمرين لتلك المشروعات في بلادهم لاستقطاب اعداد اكثر من الحركة السياحية الوافدة من تلك الدول.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

- إسماعيل، محمد صادق (2009)، العلاقات المصرية الخليجية معالم علي الطريق، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة
- الدباغ، إسماعيل و شبر، إلهام خضير (2015)، مدخل متكامل في الإستثمار السياحي والتمويل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
- الدباغ، إسماعيل و شبر، إلهام خضير (2015)، مدخل متكامل في الإستثمار السياحي والتمويل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
- السمان، مازن (2009)، الإستثمار السياحي وأثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.
- السنهوري، محمد و كامل، منصور (2011)، شرف يختتم جولته الخليجية بزيارة قطر وبحث إعادة «التعاون المشترك» بعد توقف 5 سنوات، جريدة المصري اليوم، https://www.almasryalyoum.com/news/details/128207، متاح _ (2021/3/13).
- العانى، رعد مجيد (2008)، الإستثمار السياحي والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 19.
- العيادي، نيفين (2013)، المواقف الخارجية حيال عزل مرسي.. محاولة للفهم، جريدة المصري اليوم، https://www.almasryalyoum.com/news/details/319370 ، متاح _ (2020/8/23)
- الهيئة العربية للتصنيع (2020)، aoi.org.eg/about، متاح _ (2020/1/19).
- الوصال، كمال أمين (2018)، البنية التحتية والإستثمارات العامة فى العالم العربى بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، المركز العربى للإبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
- بديعة، بوعقلين (2006)، الإستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 47.
- بوابة أخبار اليوم (2020)، مواقف وضعت أمير الإنسانية الشيخ صباح في قلوب المصريين.. تعرف عليها، https://m.akhbarelyom.com/news/NewDetails/3121970/1/، متاح _ (2021/5/3).

- بوعموشة، حميدة (2012)، دور السياحة في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مدرسة الدكتوراه في العلوم.
- جريدة الأيام الفلسطينية (2015)، استقبال مصري ودي لأمير قطر، متاح _ (2020/4/13)
- جريدة البورصة (2018)، القاهرة تفرض 5 ملايين جنيه رسوم تحسين على "الديار القطرية"، https://www.alborsaanews.com/2018/03/18/1093975، متاح _ (2019/11/5).
- جريدة البيان (2021)، وزير المالية القطري يصل إلى القاهرة في زيارة "خاصة"، https://www.albayan.ae/economy/arab/2021-01-05-1.4058499، متاح _ (2022/2/4).
- جريدة الشرق الأوسط (2011)، أمير قطر بحث مع المشير طنطاوي الأوضاع في أول زيارة بعد تنحي مبارك، https://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=1 1845&article=620130&feature#.YsH983ZBy3A، متاح _ (2019/8/2)
- جريدة المال (2016)، السعودية الشريك الأقرب اقتصادياً، https://almalnews.com، متاح _ (2019/12/2).
- جريدة المال (2022)، الديار القطرية ترفع استثمارات سانت ريجيس كايرو إلى مليار دولار، https://almalnews.com، متاح _ (2022/6/4).
- جريدة المصري اليوم ، (2010)، قمة مبارك وحمد تذيب «الخلافات السياسية» بين مصر وقطر،العدد: 1363، https://www.almasryalyoum.com/news/details/1842647، متاح _ (2020/4/13).
- جريدة الوطن السعودية (2014)، مصالحة الملك عبدالله تطوي الخلاف " القطري – المصري"، https://www.alwatan.com.sa/article/24766، متاح _ (2019/9/13)
- جريدة الوفد البوابة الإلكترونية (2014)، نص بيان سحب السفراء الخليجيين من قطر، https://alwafd.news/، متاح _ (2020/12/13)
- جريدة اليوم السابع، (2020)، قطر ناكرة الجميل .. فى الذكرى الـ46 لإهداء مصر طائرتين حربيتين للإمارة .. عطاء " أم الدنيا "بدأ فى عهد عبد الناصر بشحنات القمح فى الستينيات .. ومعلمو مصر وأطباؤها ومهندسوها مفاتيح بناء معالم الدولة الخليجية، https://2u.pw/KEf7c ، متاح _ (2021/10/25).
- جريدة بوابة الأهرام (2017)، دراسة: مصر تحتل المرتبة الثانية فى الإستحواذ على إستثمارات الإمارات الخارجية بقيمة 7.2 مليار دولار، gate.ahram.org.eg/news/2136566.aspx، متاح _ (2020/1/14).
- جريدة بوابة الوسط (2014)، السيسي يستقبل مبعوثَيْ السعودية وقطر لتفعيل المصالحة، http://alwasat.ly/news/arabic/49347، ، متاح _ (2019/11/13).
- جريدة صوت الأمة، (2017)، في ذكرى منح مصر طائرتين حربيتين لقطر.. ماذا قال عبد الناصر عن الدوحة؟، https://2u.pw/o2YFX، متاح _ (2019/10/29).

- حسين، عماد الدين (2017)، مصر وقطر.. قصة علاقة ملتهبة، موقع Deutsche Welle https://www.dw.com/ar/a-39165240، متاح _ (2020/2/1).
- الحميرى، موفق عدنان (2010)، أساسيات التمويل والإستثمار فى صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- داغر، إيليانا و الفيفي، زياد (2021)، قمة العلا": مصالحة خليجية وعودة العلاقات مع قطر،صحيفة اندبينددت عربية، https://www.independentarabia.com/node/182481/، متاح _ (2019/12/4).
- دلول، إسماعيل محمد (2016)، العلاقات المصرية – القطرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، غزة، فلسطين، رسالة ماجستير، البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الأدارة والسياسة للدراسات العليا برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية، متاح _ (2020/2/1).
- رزق، عادل محمد (2004)، الإستثمارات فى البنوك والمؤسسات المالية من منظور إدارى محاسبى، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص3.
- سالم، بول (2012)، السياسة الخارجية القطرية: الديناميات المتغيرة لدور استثنائي، صحيفة ويب دي زيو، مركز مالكوم كير–كارينغي للشرق الأوسط، https://carnegie-mec.org/2012/12/31/ar-pub-51004، متاح _ (2019/2/4).
- صحافة الجديد (2021)، تقرير: نمو إستثمارات قطر في مصر بـ77.8% خلال 2020، الكويت (جريدة الحقيقة/ اقتصاد)، متاح _ (2022/8/19).
- عبد التواب ، مروه و بكرى، سوزان و محمود، مصطفى (2016)، تأثير الإستثمار السياحى العربى على حجم السياحة العربية إلى مصر، مجلة كلية سياحة وفنادق، جامعة الفيوم، المجلة العاشرة، العدد مارس 2016.
- عبد الجليل، طارق (2016) السعودية وقطر توقفان إرسال طلابهما إلى الجامعات المصرية، الفنار للإعلام عن التعليم والبحوث والثقافة https://www.al-fanarmedia.org/ar/2016/10/21561/، متاح _ (2021/1/13)
- قسوم، بلخير(2013)، دور الإستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي، رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحج لخضر.
- مجلة السياسة الدولية (2012)، الملف المضغوط: مشكلات الجالية المصرية في دول الخليج، https://2u.pw/Svlx3، متاح _ (2020/2/4).
- مكاوي، مصطفي أحمد السيد (2014)، الإستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 193
- موقع مصراوى (2021)، مصر تنهي مقاطعة قطر وتوقّع بيان "مصالحة العلا"، https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2021/1/5/1945425/، متاح _ (2019/12/4)

- نادى، معتز (2017)، قطع العلاقات مع قطر (الأسباب والإجراءات)، جريدة المصري اليوم https://www.almasryalyoum.com/news/details/1144052، متاح _ (2020/2/13)
- هانى، خيرية و بن الطيب، حنان (2016)، معوقات الإستثمار السياحى فى الجزائر– مخطط التهيئة السياحية 2025 – دراسة نموذجية لولاية الشلف، رسالة ماجستير فى العلوم الإقتصادية– جامعة حسيبه بو على الشلف.
- وكالة الانباء القطرية (2021)، شركة الديار القطرية تعلن افتتاح فندق سانت ريجيس القاهرة، https://www.qna.org.qa/ar-QA، متاح _ (2022/4/14).

المراجع باللغة الإنجليزية :

- Ashe, j (2008), Tourism investment as a tool for Development and Poverty Reduction, New York, USA.
- Middle East Observer, Gulf investments in Egypt post 30 June, online, http://www.meobserver.org/?p=1046, last accessed on 19 DEC 2018, at 02:02 AM.

The impact of Egyptian-Qatari relations on tourism investments in Egypt (Case study: Projects of Qatari Diar Tourism Company in Egypt) Applied to the St. Regis Cairo Hotel

Abstract

Despite the depth of Egyptian-Gulf relations, the volume of Gulf tourism investments in Egypt still does not match that relationship, given some political, economic, and social variables. Looking at the Arab Gulf countries, they have managed to rise to the top of international interests over the past three decades due to their enormous economic power and diverse sources of investment, especially in European countries. In addition, Egypt needs more investments and foreign capital to revitalize its tourism sector and overall development efforts. This makes it an ideal target for investments, deepening bilateral relations. The research aims to understand and study the variables in the relationship between the two countries and their impact on tourism projects, such as the St. Regis Cairo Hotel project, the obstacles imposed by these relations, and how to resolve them. The study used theoretical analysis and case studies, leading to a set of results and recommendations to increase Qatari tourism investments in Egypt.

Key words: Egyptian-Qatari relations, tourism investment, Qatari interests, Gulf reconciliation.